أثر الإسلام في الدساتير السوريّة المتعاقبة
الجذور: خطّ كولخانة، ١٨٣٩

الدكتور جورج جبّور*

أوّلاً: مقدّمة

وعدتِ المشرقُ قرّاءها بأن أتابع نشر مقالات توضح أثر الإسلام في الدساتير المتعاقبة لكلّ دولة عربيّة على حدة، على أن أبدأ بالدساتير السوريّة (المشرق السنة /٦٥/، الجزآن /١/ و/٢/ ١٩٩١، هامش ص /٤٢٧/). هذا المقال إنجاز للوعد.

وللبدء بالدساتير السوريّة سببان. السبب الأوّل من طبيعة عمليّة. فالوثائق الخاصّة بالدساتير السوريّة المتعاقبة متوفّرة لديّ في محيطي اليوميّ فأنا سوريّ مقيم في دمشق. وسيأخذ منّي الحصول على الوثائق الخاصّة بالدساتير العربيّة غير السوريّة جهد مراسلة وفسحة وقت. أمّا السبب الثاني فمن طبيعة فكريّة مؤدّاها أنّ كلّ الدساتير السوريّة لم تنصّ على دين للدولة بل اكتفت بالنصّ على دين لرئيس الدولة يكمّله نصّ على أنّ الشريعة مصدر التشريع. هذا التميّز السوريّ يستحقّ أن يلفت إليه النظر.

إلاّ أنّ البحث في الدساتير السوريّة ينبغي أن يسبقه بحث آخر في الأصل العثمانيّ العامّ الذي في صميمه بدأ التفكير في موضوع علاقة الإسلام بالدولة.

(*) باحث ومؤلّف عربيّ سوريّ. أستاذ محاضر في العلاقات الدوليّة بجامعة حلب.

ولا غرو إذ كانت الدولة العثمانية قلب العالم في بحث هذا الموضوع. فالدولة العثمانيّة كانت أوثق الدول الإسلاميّة اتّصالاً بالغرب منذ بداية عصر انهيارها أثر الحرب العالميّة الأولى. كانت كذلك بمقتضى موقعها الجغرافيّ أوّلاً وقبل كلّ شيء. فإذا أضفنا إلى الموقع الجغرافيّ حقيقة أنّ هذه الدولة «ورثت» دولة الخلافة العبّاسة وراثة شرعيّة منذ معركة مرج دابق (١٥١٦) وما حفته تلك الوراثة من تميّز جعل منها دولة الإسلام الأولى دون منازع، ثمّ إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ هذه الدولة وقفت موقف الندّ المجابه للقوى الأوروبيّة، والصامد في وجه مخطّطاتها فترة لا بأس بها من الزمن، تبيّن لنا أنّ دراسة التجربة العثمانيّة في التحدُّث (أو العصرنة Modernization) أمر ذو أهمّيّة كبرى. فالتحدُّث العثمانيّ هو الحامل الأوّل والجذر المشترك لتجارب التحدُّث في معظم الدول العربيّة. والدستور العثمانيّ الذي صدر عام ١٨٧٦ هو أوّل دستور يصدر في العالَمَيْن العربيّ والإسلاميّ. إذن فأوّل أثر للإسلام في الدساتير إنّما ينبغي طلبه في التجربة الدستوريّة العثمانيّة. وهذا ما سنفعله مركّزين اهتمامنا اليوم على الوثيقة الأولى التي بها ابتدأ عهد ما يعرف بالتنظيمات. هذه الوثيقة الأولى هي الخطّ الهمايونيّ الذي صدر في كولخانة (أي غرفة الورود) عام ١٨٣٩[1].

ثانيًا: الصورة العامّة قبل صدور خطّ كولخانة:

خمسون عامًا تفصل بين الثورة الفرنسيّة وبين خطّ كولخانة. وإذا كانت هذه الثورة قد وجدت أصداءها المباشرة في أوروبّا فإنّ قوّتها العسكريّة بقيادة نابوليون فتحت مصر وفتحت بذلك معقلاً من معاقل الفكر العربيّ والإسلاميّ. أخذت تبرز معان جديدة لكلمات كالحرّيّة والأمّة. ومن جهة

(١) كثيرة هي الدراسات عن الدولة العثمانيّة وتفاعلها مع الغرب. ونكتفي هنا بالإشارة إلى الأهمّيّة الكبرى للدراسة الموسوعيّة التي أصدرها غب وبون وعنوانها: *Islamic Society and the West* المجتمع الإسلاميّ والغرب، وهي في مجلّدين صدرا عام ١٩٥١ و١٩٥٧. هذه الدراسة تُرجمت إلى العربيّة من قِبَل الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى وصدرت في أربعة أجزاء، أوّلها في عام ١٩٧١ عن دار المعارف، وآخرها عن الهيئة المصريّة العامّة للكتاب عام ١٩٩٠.
وثمّة بحث عربيّ متميّز كرّس كثيرًا من نشاطه لهذا الموضوع هو اللبنانيّ الدكتور خالد زيادة، ونشير هنا إلى كتابه: **إكتشاف التقدّم الأوروبيّ** (بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١).

أخرى فإنّ السلطة المركزيّة في استانبول سريعًا ما تنبّهت إلى أهميّة ما تمّ في الغرب[1]. بظلّ الانفتاح العثمانيّ على الغرب كان السلطان سليم الثالث الذي أدخل الإصلاحات العسكريّة عام ١٧٩٢ وانتهى به الأمر عام ١٨٠٧ حين خُلع.

ومن الطريف أنّ الإصلاحات العسكريّة لعام ١٧٩٢ إنّما بدأت بـ «استفتاء» هو سؤال طرحه السلطان على (٢٢) شخصيّة بارزة في تركيا يدور حول أسباب تخلّف الامبراطوريّة وسبل تجاوز هذا التخلّف. جاء هذا «الاستفتاء» في خريف عام ١٧٩١ وكانت الأجوبة مجمعة على ضرورة تحديث الجيش وإن اختلفت في وسائل وأساليب هذا التحديث. وانحاز السلطان سليم الثالث إلى الاقتراحات الأكثر جذريّة فأصدر عامَي ١٧٩٢ و١٧٩٣ عددًا من القرارات التنظيميّة التي عرفت باسم «النظام الجديد» والتي تمحورت حول الشؤون العسكريّة وإن عالجت أيضًا جوانب اقتصاديّة مختلفة.

وفي الصعيد الدبلوماسيّ أنشأ السلطان سليم الثالث البعثات الدبلوماسيّة في العواصم الأوربيّة، وكانت أوّل بعثة دبلوماسيّة عثمانيّة من نصيب لندن عام ١٧٩٣ ثمّ فينا عام ١٧٩٤ فباريس وبرلين في العامَيْن التاليين: ١٧٩٥ و١٧٩٦. ولا ريب أنّ هذه التجربة الدبلوماسيّة الجديدة من حيث هي أوّل تمثيل دبلوماسيّ إسلاميّ في دول أجنبيّة (مسيحيّة)، تستحقّ أن يسلّط عليها الضوء. علمًا أنّ الجانب الآخر في عمليّة التبادل الدبلوماسيّ، أي وجود بعثات أجنبيّة في الدولة العثمانيّة، إنّما هو أمر سابق لهذا التاريخ[2].

---

(١) أنظر مثلاً: برنارد لويس: *The Impact of the French Revolution on Turkey* أثر الثورة الفرنسيّة على تركيا، من منشورات *Cahiers d'Histoire Mondiale* دفاتر التاريخ العالميّ، العدد ١ الصادر بتاريخ ١٩٥٣.

(٢) لعلّ الكتاب المرجعيّ الأوّل عن إصلاحات سليم الثالث هو كتاب S. Shaw. وعنوانه: *Between Old and New: The Ottoman Empire under Selim III* بين القديم والجديد: الأمبراطوريّة العثمانيّة في عهد سليم الثالث، والكتاب من منشورات مطبعة جامعة هارفارد عام ١٩٧١.

هذا ونشر الدكتور خالد زيادة كتابًا للدبلوماسيّ عثمانيّ معتمد لدى إنجلترا هو محمود رئيف أفندي عنوانه: التنظيمات الجديدة في الدولة العثمانيّة (طرابلس لبنان ـ جرّوس برس، ١٩٨٥) وكتب له مقدّمة أشار بها إلى أنّ هذا الكتاب الذي صدر عام ١٧٩٨ في استامبول قد يكون «أوّل نصّ يكتبه مسلم باللغة الفرنسيّة» (ص ٥) وأنّ هدف الكتاب تعريف أوروبّا بجدّيّة تجربة السلطان سليم الثالث الإصلاحيّة.

و سارت عملية إصلاح الدولة العثمانية في عهد السلطان سليم الثالث طيلة الفترة الممتدة حتى نهاية النصف الأوّل من العقد الأوّل من القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٠٥ وقع حادثان هامّان هما: قيام السلطان بتوسيع باب الانتساب إلى جيش «النظام الجديد» فلم يقصره على الانكشاريّة بل أباحه للسكّان العاديّين. وهذا التوسيع ولّد نقمة لدى قادة الانكشاريّة ولدى مشايعيهم من علماء الدين الكبار في الدولة. وكان أثر هذا التحالف قيام انقلاب على السلطان سليم الثالث أطاح به عام ١٨٠٧، وخلفه في السلطة مصطفى الرابع الذي أطيح به هو الآخر من قبل القائد مصطفى بيرقدار. ولكن هذا القائد الانكشاريّ المتحمّس للإصلاح وللنظام الجديد ما لبث أن أطيح به هو الآخر ومعه السلطان مصطفى الرابع[1]. وتولّى السلطنة محمود الثاني بدءًا من عام ١٨٠٨ واستمرّ في الحكم حتّى عام ١٨٣٩ وفي عهد هذا السلطان بدأت مرحلة جديدة من الإصلاحات.

أمّا الحادث الثاني العامّ فكان استيلاء محمّد علي على الحكم في مصر استلامًا أيّده العلماء المصريّون الذين رأوا ضعف المماليك. وتميّز حكم محمّد علي مصر بأنّه كان بداية ثورة تحديثيّة هامّة جدًّا في تاريخ المنطقة. وكان لا بدّ لهذه الثورة التحديثيّة أن تترك أثرها على تحديث الدولة العثمانيّة من جهة، وأن تصطدم بهذه الدولة من جهة ثانية، كلّ ذلك ضمن إطار ازدياد الإطباق الأوروبيّ على دولة الإسلام الأولى.

إستأنفت الإصلاحات مسيرتها في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) وبدأ هذا السلطان إصلاحاته متأنّيًا. إلاّ أنّ خطواته تسارعت بعد ثورة

---

(١) يقول يوسف أصاف في وصف حكم السلطان مصطفى الرابع ما يلي:
«إجتهد مصطفى باشا البيرقدار حاكم روستجق (وهي مدينة بلغاريّة) في إقناع بعض الرجال على خلع السلطان مصطفى وإرجاع السلطان سليم إلى كرسيّ الخلافة، فجمع عسكرًا وجاء به إلى الأستانة، ولمّا وصل إلى السراي واعتلم السلطان بنواياه، أشار بقتل السلطان سليم فقُتل في الحبس شهيدًا، وحينئذٍ هاج القوم في القسطنطينيّة، وتكدّروا من موت السلطان سليم، وخلعوا السلطان مصطفى، ثمّ حجروا عليه في الحبس الذي كان فيه أخوه، وبعد حبسه بثلاثة شهور قُتل في الحبس شهيدًا». ص ١٤٢ من كتاب تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق بسّام عبد الوهّاب الجابي (دمشق، دار البصائر، ١٩٨٥). وأصاف لبنانيّ من كسروان، ولد عام ١٨٥٩ وتوفّي في لبنان عام ١٩٣٨، وكان معظم نشاطه الفكريّ والصحفيّ في مصر.

اليونان التي ابتدأت عام ١٨٢١، وما ثبت خلال تلك الثورة من تفوّق جيش محمّد علي باشا المنظّم على أسس حديثة. وبعد ثورة اليونان بأعوام قليلة قام السلطان محمود الثاني بإنهاء الانكشاريّة على نحو كامل عام ١٨٢٦.

وبما يذكر في هذا الصدد أنّ السلطان محمودًا الثاني استحصل على فتوى شرعيّة بضرورة إلغاء الانكشاريّة. وفي يوم واحد رتّب كسر شوكتهم مستعينًا بقوّات حديثة من المدفعيّة وببعض الأهالي وسمّيت معركة إنهاء الانكشاريّة هذه بالواقعة الخيريّة. ويذكر الأستاذ ساطع الحصريّ أنّ تعبير «وقعة خيريّة» يدلّ بحساب الجُمّل على السنة الهجريّة التي تمّ بها الإلغاء[1].

وبما أنّ الطريقة البكتاشيّة الصوفيّة مرتبطة بالانكشاريّة، فقد لحقها الإضعاف هي الأخرى. ومن الواضح أنّ إلغاء الانكشاريّة والتضييق على البكتاشيّة إنّما يندرج في إطار حداثة تتخلّص تدريجيًّا من أطر دينيّة تقليديّة.

ثمّ إنّ من المناسب أن نذكر أنّ التحديث العسكريّ التركيّ إنّما استفاد بدايةً من خبرة عسكريّين أوروبيّين من جنسيّات مختلفة. إلاّ أنّ الأمر استقرّ لصالح الاعتماد على العسكريّين الألمان والنظم العسكريّة الألمانيّة في الشؤون الحربيّة العامّة، وعلى العسكريّين الإنجليز والنظم العسكريّة الإنجليزيّة في الشؤون البحريّة. وبين الألمان البارزين الذين خدموا الدولة العثمانيّة نجد اسم مولتكة، وهو القائد الشهير الذي اجتاح فرنسا في حرب عام ١٨٧٠.

وإذا كانت حركة الإصلاح بدأت في المجال العسكريّ، فقد كان لا بدّ لها إلاّ أن تفيض إلى مجالات علميّة أخرى. فقد افتتحت مدارس حديثة تعنى بالعلوم العصريّة لا سيّما في مجالات العلوم والهندسة.

---

(١) ساطع الحصري، البلاد العربيّة والدولة العثمانيّة (بيروت ـ دار العلم للملايين ط/٣/١ ١٩٦٥) ص/٨١/. ولا ريب أنّ إيجاد تعبير «وقعة خيريّة» للدلالة على ما جرى إنّما هو عمل رائع في العلاقات العامّة. أمّا حساب الجمل (بضمّ الجيم وتشديد وفتح الميم) فهو حساب له هالة أسطوريّة ـ دينيّة معًا، يُستعمل خاصّة للترميز. ومن المعلوم أنّ هذا الحساب يقوم على أساس أنّ لكلّ حرف من الأبجديّة معادلاً رقميًّا بحسب ترتيب الأبجديّة السامية، والسريانيّة حاليًّا. فأبجد يكون معادل الألف فيها واحدًا والباء اثنين، والجيم ثلاثة وهكذا حتى العشرة. ثمّ بعدها يصبح الترقيم بالعشرات كما في: حطّي (٨،٩،١٠) كلمن (٢٠،٣٠،٤٠،٥٠) وهكذا.

وبعد [illegible] عليه من [illegible] بيش محمّد علي باشا تتقدّم من مصر إلى بلاد الشام، بدءاً من عام ١٨٣١ وفي خضمّ الملحمة التي اندلعت ذلك العام. وفي الصفحات الأخيرة من تلك الملحمة، صدر الخطّ الهمايونيّ في كوحنة[1] في خريف ١٨٣٩ وقد تمّ بحضور السلطان عبد المجيد بن السلطان محمود الثاني، وبحضور شيخ الإسلام والوزراء وشخصيّات الدولة.

وكان الغرض السياسيّ من إعلان هذا الخطّ حرمان محمّد علي باشا من أيّ ادّعاء أمام أوروبّا بأنّه وحده صاحب فكرة الإصلاح والمساواة بين المواطنين في الإطار العامّ للسلطنة العثمانيّة.

ولمّا كان الاتّجاه العامّ لمحمّد عليّ هو الصداقة مع فرنسا فممّا يلفت النظر أنّ خطّ كولخانة إنّما أتى بمشورة إنكليزيّة، بل وبحضور إنكليزيّ فاعل، حتّى إنّ بالمرستون - رئيس وزراء بريطانيا كتب إلى بونسوبي (Ponsoby) سفيره في استانبول يقول له: «إنّ خطّك الشريف (أي - إنّ الخطّ لم يكن من صنع السلطان - حبّور) كان ضربة كبرى في السياسة[2]».

ثمّ إنّ من طريف الصدف أنّ هذا الخطّ الذي أوحت به إنكلترا - والذي يقال إنّ رشيد باشا جلبه معه في حقيبته من سفارته اللندنيّة - من طريف الصدف أنّ هذا الخطّ إنّما جاء بعد خمسين عامًا بالضبط من قيام الثورة الفرنسيّة.

---

(١) يذكر يوسف آصاف أنّ الكلخانة لفظة تركيّة مؤلّفة من «كلّ» وتعني «الورد» وخانة وتعني «دار». والكلخانة قسم من أراضي القصر السلطانيّ تابع لقسم الحريم، يعتبر كمكتب للرسائل السلطانيّة (انظر: تاريخ سلاطين آل عثمان، الجزء ٢، وشرح التعبير في هامش بصفحة ١٤٩). وعن حملة إبراهيم باشا في سورية ثمّة كتب كثيرة نودّ أن نشير إلى أحدها وهو لصديقنا الأب جوزيف حبّار بعنوان: *L'Europe et les Destinées du Proche-Orient: 1815-1848*, Bloud et Gay, 1970.

(٢) أنظر كتاب، C.K. Webster, *The Foreign Policy of Palmerston: 1830-1841*, London, 1952, vol. 2, p.657. وممّا ينبغي ذكره في هذا المجال أنّ بالمرستون لطالما ينكّر في ثلاثينات القرن التاسع عشر، بضرورة استيطان اليهود فلسطين ليشكّلوا حاجزًا بين محمّد علي باشا وطموحاته في سورية، وقد أمر سفيره في استانبول عام ١٨٤٠، وهو بونسوبي نفسه، أن يطرح الفكرة على السلطان. أنظر: G. Jabbour, *Settler Colonialism in Southern Africa and the Middle East*, Khartoum and Beirut, Univ. of Khartoum & Palestine Research Center, 1970.

ثالثًا: الخطّ الهمايونيّ الصادر في غرفة الورود: الأحد ١٨٣٩/١١/٢[1]:

هذا الخطّ الذي صدر في كرخانة ـ ومعنى الخطّ: المرسوم، ومعنى كرخانة: غرفة الورود ـ، وثيقة مختصرة تقع في أقلّ من ألف كلمة. والخطّ سرديّ لا يتضمّن بنودًا، أي موادّ، متسلسلة مرقّمة، أي إنّه بعيد عن أن يكون دستورًا أو قانونًا.

يبتدئ الخطّ بفكرة أنّ الدولة بلغت «أعلى مرتبة من الرفاه والمعموريّة» حين كانت تتمسّك بالأحكام «الجليلة القرآنيّة والقوانين الشرعيّة». وحدّد الخطّ فترة زمنيّة لهذه المرحلة منذ «بداية ظهور دولتنا العليّة» إلى نحو مائة وخمسين عامًا قبل صدور الخطّ، أي إلى العقدَيْن الأخيرين في القرن الثامن عشر.

ماذا حصل، إذن، منذ العقدين الأخيرين للقرن الثامن عشر؟

يقول الخطّ:

«لكن بحسب ما وقع منذ مئة وخمسين سنة، من عدم الانقياد إلى الشرع الشريف والامتثال إلى القانون المنيف، بداعي الغوائل المتعاقبة والأسباب المتنوّعة، قد تبدّلت تلك القوّة الأولى والعمار، بما هو عكس ذلك من الضعف والافتقار».

يوضح الخطّ هذه الفكرة ـ التي ما تزال واردة حتّى الآن في العديد من الأدبيّات المطالبة بالعودة إلى الأصول ـ لينطلق منها إلى ضرورة:

---

(١) كلمة «همايون» فارسيّة الأصل ومعناها مبارك أو مقدّس أو شريف. ويلاحظ أنّ دستور المغرب يستعمل تعبير «ظهير شريف» (المشرق، المجلّد ٦٥ لعام ١٩٩١ ص ٤٤٢). ومن المرجّح أنّ هذا التعبير المغربيّ ترجمة أو مرادف لتعبير «الخطّ الهمايونيّ». أمّا النصّ العربيّ الذي ندرسه لخطّ كرخانة فهو المنشور في كتاب: الدساتير في العالم العربيّ: نصوص وتعديلات، ١٨٣٩ ـ ١٩٨٧، إعداد وتحقيق الصديق الدكتور يوسف قزما خوري (بيروت ـ دار الحمراء، ١٩٨٩). يثبت الدكتور خوري للخطّ تاريخَيْ صدور هما: ١٨٣٩/١١/١٤ في صدره، و١٨٣٩/١١/٤ في خاتمته. أمّا الدكتور حجّار فيثبت تاريخ ١٨٣٩/١١/٢ وهو ما أثبتُّه دون العودة إلى تحقيق إضافيّ. ويظلّ جهد الدكتور خوري مشكورًا جدًّا إذ هو ينشر وثائق ما كنّا لنتداولها لولاه، وحبّذا لو تعنى مؤسّسة ما بجهده لبأتي منقّحًا، كامل التحقيق والضبط.

«وضع بعض قوانين جديدة تتعلّق موادّها الأساسيّة بأمنية الناموس والمحافظة على الأموال والعرض والناموس وكيفيّة تعيين التكاليف وجمع العساكر المقتضية ومدّة استخدامها، ذلك لأنّ لا شيء في الدنيا أعزّ على الإنسان من النفس والعرض والناموس».

ويستفيض الخطّ في شرح الفكرة السابقة مُوردًا جوهرها بتعابير مختلفة لعلّ أبلغها هو المقتطف التالي:

«لكن عندما تفقد الأمنية على المال لا يعود (الإنسان) يلتفت لا إلى الدولة ولا إلى الله ولا ينظر إلى أعمار الملك بل يكون دائمًا غير خالٍ من بلبلة الفكر والاضطراب. ويعكس ذلك إذا كان بحالة الأمنية الكاملة من جهة أمواله وأملاكه فإنّه يكون مهتمًّا بأشغاله وتوسيع دائرة معاشه وتتزايد غيرته يومًا فيومًا على دولته وملّته ومحبّته لوطنه، ولا ريب أنّه يجتهد بحسن السلوك الموافق لذلك».

ولن يخفى على القارئ أنّ المقتطف الذي أوردناه أعلاه من الخطّ يتضمّن أفكارًا ازداد رواجها وتنوّعت أساليب الإيضاح عنها في أدبيّاتنا السياسيّة خلال الستّينات فصاعدًا، أي منذ بدء إدراك الفكر السياسيّ في بلادنا الجانب القمعيّ لنظم الحكم الأقوى في منطقتنا من العالم.

بعد ذلك ينصرف الخطّ إلى تبيان حاجة الدولة إلى العساكر وما يتضمّنه ذلك من إنفاق وجهه المقابل هو إيقاع الضريبة على السكّان. وفي هذا المجال يحدّد الخطّ الخدمة العسكريّة «فتكون مدّة الاستخدام أربع أو خمس سنين» لأنّ «استخدام الذين يحضرون إلى العسكريّة إلى نهاية عمرهم يوجب الملل وقطع النسل».

ثمّ ينطلق الخطّ ليبحث في الجرائم فيقرّر أنّه «يلزم أن تنظر دعاوى أصحاب الجرائم بعد الآن علنًا... وقبل أن يصدر الحكم لا يجوز إعدام أحد أصلاً لا خفيًّا ولا جليًّا ولا بطريق التسميم». كما أنّه يتابع بعض الأفكار الأخرى في هذا الشأن.

وفي فكرة تالية يعطي الخطّ الأمن للجميع بموجب الشرع على النفوس والأعراض والناموس كما يلي:

«ولكي تكون أهل الإسلام وباقي الملل الذين هم من تبعة سلطنتنا السنيّة نائلين مساعداتنا هذه الشاهانيّة بدون استثناء أعطيت من طرفنا الشاهاني الأمنية الكاملة بمقتضى الحكم الشرعيّ لجميع أهالي ممالكنا المحروسة على نفوسهم وأعراضهم وناموسهم».

وينصرف بقيّة الخطّ إلى الحديث عن «تكثير أعضاء مجلس الأحكام العدليّة» وإنشاء ما يشبه أن يكون مجلس شورى حيث يجتمع رجال الدولة في أيّام معيّنة «ويتكلّموا جميعًا بحرّيّة غير متأخّرين عن إبداء آرائهم ومطالعاتهم ويتذاكروا من جهة القوانين المقتضية فيما يخصّ هذه الأمنية على الأنفس والأموال». ويشرح الخطّ إجراءات إصدار القوانين كما يلي:

«وكلّما تقرّر قانون يعرض لطرفنا الهمايونيّ ليكون دستورًا للعمل إلى ما شاء الله تعالى».

ويتعهّد الخطّ بالالتزام بهذه القوانين الصادرة. وفي إشارة إلى وجود قيادات معارضة لإصدار مثل هذه القوانين يهدّد الخطّ المعارضين كما يلي:

«وينتظم قانون جزاء مخصوص لإجراء التأديبات اللائقة للذين يفعلون حركة تخالف القوانين الشرعيّة من العلماء والوزراء أو غيرهم أيًّا كان بحسب القباحات التي تثبت عليهم غير ملتفت في ذلك إلى رتبة ولا خاطر».

ويعالج الخطّ مسألة العلاقة بين رواتب المأمورين - أي الموظّفين - وبين الرشوة فيقرّر أنّ جميع المأمورين سيتقاضون «معاشات وافية وستترتّب معاشات أيضًا لمن وجد بينهم بلا معاش». ولأنّ الأمر سيكون كذلك فإنّه «يجب أن ينظر بقانون قويّ يتأكّد به بعد الآن عدم وقوع مادّة الرشوة الكريهة المنفور منها شرعًا التي هي السبب الأعظم في خراب الملك»[1].

(١) يضيف الدكتور جاك الحكيم كيفيّة إعلام أهالي دمشق بخطّ كولخانة كما يلي: «من الطريف في ذلك الفرمان [يقصد الخطّ - جبّور] الذي قُرئ في الشوارع آنذاك أنّ المنادي قال «من الآن فصاعدًا الرشوة ممنوعة» وكأنّها كانت مسموحة قبل ذلك، «وممنوع تسمية الكافر كافرًا (أي أكّدوا =

أثر الإسلام في الخطّ

يبدو أثر الإسلام واضحًا في صياغة الخطّ وفي معانيه. ولا ريب أنّ التلخيص السابق للخطّ يوضح هذه النقطة. وإذا كان البحث المدقّق في الخطّ يوجب على الباحث معرفة قراءة النصّ وفهمه بلغته الأصليّة (وهو أمر غير متيسّر لصاحب هذه الأسطر)، ويوجب تخصّصًا في المصطلحات الدينيّة والفقهيّة والسياسيّة السائدة فترة صدوره، فمن الممكن لنا، رغم ما سبق، الإشارة إلى النقطتين التاليتين:

١- في الخطّ تكرار لتعبير «القوانين الشرعيّة»، وذكر لضرورة وضع «قوانين جديدة». وفي قراءة هذين التعبيرين من الجائز، بل من المحتمل، القول إنّ القوانين الشرعيّة هي المنبثقة مباشرة من «الأحكام الجليلة القرآنيّة»، كما وصلتنا من السلف، وأنّ القوانين الجديدة - بالمقابل - تجسّد، على نحو أجلى، المتطلّبات الجديدة الناجمة عن التطوّر المجتمعيّ. ثمّ لا ريب أنّ الفقه، بما جاء به من استحسان واستصلاح - وهما بابان هامّان جدًّا للتأقلم مع التطوّر - لا ينبغي أن يوضع على حدّ مناقضة مع «القوانين الجديدة». بكلمات أخرى: القوانين الجديدة هي أيضًا قوانين شرعيّة من حيث المآل.

٢- ليس في الخطّ إعلان صريح للمساواة بين رعايا الدولة العثمانيّة. ولعلّ أهمّ شاهد في الخطّ على انتفاء هذا الإعلان الصريح هو النصّ التالي: «ولكي تكون أهل الإسلام وباقي الملل الذين هم من تبعة سلطنتنا السنيّة نائلين مساعداتنا الشاهانيّة بدون استثناء». وبالمقابل يحمل النصّ الذي أوردناه إشارتين إلى نوع من التساوي حين يجعل «أهل الإسلام وباقي الملل» - جميعًا - من «تبعة سلطنتنا السنيّة». تلكم هي الإشارة الأولى. أمّا الثانية فهو تعبير «بدون استثناء». الإعلان الصريح للمساواة الكاملة بين حملة التبعة العثمانيّة كان لا بدّ له أن ينتظر حتّى عام ١٨٥٦ كما سنرى في بحث لاحق.

= أوّلاً كونه كائنًا ثمّ منعوا تسميته باسمه)». انظر كتاب: دمشق أقدم مدينة في التاريخ: ندوة آثار الفكريّة في مكتبة الأسد بدمشق، مطبوعات مجلّة صباح الخير، عام ١٩٩١، ص ١٤٤. هذا ولم يُشر الدكتور الحكيم إلى مرجع في حديث ألقاه شفهيًّا، إلاّ أنّ المتحدّث معروف بدقّته كمحامٍ وأستاذ جامعيّ.

ثم لعلّ خير ما أختم به هذه الخلاصة اقتطاف مطوّل من شيخ القومية العرب، واعي به العلاّمة ساطع الحصري، يبيّن به عمليّة التأقلم الصعبة بين متطلّبات الشريعة ومتطلّبات المجتمع والسياسة والحداثة. وبالرغم من أنّ هذا الاقتطاف يندرج في إطار إصلاح ١٨٥٦، إلاّ أنّ إيراده مفيد في هذا الموضع كمقدّمة للبحث اللاحق. يقول العلاّمة الحصري في كتابه: البلاد العربيّة والدولة العثمانيّة ما يلي:

«لقد جمع رشيد باشا «مجلس العلماء» - وعرض عليه مسألة خطيرة (كانوا يقصدون بكلمة العلماء رجال الدين الإسلاميّ). قال:

«إنّ سفير إنكلترا قال لنا في مناسبات عديدة: «إنّ دولتنا تسعى إلى الدفاع عن الدولة العثمانيّة ضدّ روسيا، بكلّ ما لديها من قوّة، إلاّ أنّها تلاحظ أنّ عندكم بعض الأحوال التي تفسح مجالاً واسعًا للتحريكات الروسيّة، ولا تترك لنا مجالاً للدفاع عنكم. مثلاً إنّكم لا تقبلون شهادة الذمّيّ على المسلم، مع أنّكم تحكمون بلادًا كثيرة جميع سكّانها مسيحيّون. فالمتغلّبة من المسلمين يتعدّون على هؤلاء، من غير أن يخافوا العقاب، بسبب عدم وجود شهود مسلمين غير أتباعهم المأجورين، وبسبب عدم الالتفات إلى شهادة غير المسلمين، مهما كان عددهم...»

ورشيد باشا، بعد أن عرض على المجلس هذه القضيّة بتفاصيل وافية، وجّه إلى العلماء هذا السؤال: «ألا يمكن قبول شهادة غير المسلمين، على الأقلّ، في المحلاّت التي لا يوجد فيها سكّان مسلمون؟».

ولكن مجلس العلماء قال - بإجماع آراء الحاضرين -: «لا مساغ شرعيًّا لذلك على الإطلاق». ومع هذا توصّل إلى طريقة عمليّة لمعالجة هذه المشكلة الشائكة، حيث قال: «... إلاّ أنّه يجوز للحكومة أن تتّخذ ما تراه من التدابير الإداريّة في أمثال هذه الحالات، إذا صدر أمر سلطانيّ بذلك. لأنّ الأوامر السلطانيّة المبنيّة على المصلحة العامّة، تكون مطاعة وواجبة التنفيذ».

إنّ رجال التنظيمات استندوا إلى هذا الرأي الشرعيّ، وأخذوا يصدرون الأنظمة والقوانين، على شكل أوامر سلطانيّة، يأمر بها «وليّ الأمر».

إنّ قوانين العقوبات، وأصول المرافعات المدنيّة والجزائيّة، قانون التجارة، قانون الأراضي... وأمثالها الكثيرة من القوانين التنظيميّة، صدرت استنادًا إلى هذا التأويل»[1].

(١) ص ٩١ ـ ٩٢ من الكتاب الذي أشرنا إليه في هامش سابق: البلاد العربيّة والدولة العثمانيّة. هذا ولم يورد الحصريّ مرجعه ولا تاريخ الحادثة. ومن المعلوم أنّ رشيد باشا هو «بطل» تنظيمات ١٨٥٦.